- **أسلوب شجرة القرارات:** هي عبارة عن أداة توضيحية تستخدم لتحليل مشاكل القرار تحت حالة المخاطرة. هذا يعني إننا نستطيع إستخدام شجرة القرار في مشاكل القرار التي يكون صانع القرار مستعد لتقدير إحتمالات ظهور حالات طبيعة/ القدر في مشكلة القرار قيد الدراسة.(اليامي، 2005، ص.9)

ويشير العجمي أنه من خلال شجرة القرارات يمكن لمتخذ القرار من رؤية البدائل المتاحة والأخطار والنتائج المتوقعة لكل منها بوضوح، إلا أن تطبيقه بفاعلية يتطلب استعانة متخذ القرار بالحاسب لتقدير درجة الاحتمالات المتوقعة، وتحديد إجمالي الفوائد المتوقعة خلال فترة محددة، من خلال المفاضلة بين البدائل المتاحة في ضوء تقييم نتائجها المتوقعة، بعد حساب احتمالات كل حدث متوقع. (العمري، 2014، ص.40)

تبدأ شجرة القرار من الفرض بحدوث السياسة العامة أو عدم حدوثها، ثم تتشعب كلا منهما مرة أخرى تلو أخرى، حيث يتم رسم شجرة القرار بداية من يسار الصفحة والاتجاه نحو اليمين، أما طريقة حل الشجرة فتتم على ثلاثة مراحل: (العزه، 1984، ص. 80-81)

أ- بالنسبة للفروع المنطلقة من نقط الاحتمال: تحسب القيمة المتوقعة للفروع وذلك بضرب النواتج المتوقعة (العوائد) في الاحتمالات المقدرة، وتجمع جميع هذه القيم المتوقعة لجميع الفروع الصادرة عن كل نقطة احتمال على حدة وتسمى القيمة الناتجة " قيمة موقع نقطة الاحتمال" حيث يعتبر الجواب الناتج المتوقع للفروع التالية.

ب- بالنسبة للفروع المنطلقة من نقط القرار: تقارن النتائج (العوائد) المعطاة أو المحسوبة لكل البدائل الصادرة عن نقطة القرار ويتم اختيار أفضلها و تهمل بقية القيم الأخرى.

ج- يتم اختيار البديل (أو البدائل) التي يكون لها أفضل ناتج نهائي.

رسم الشجرة

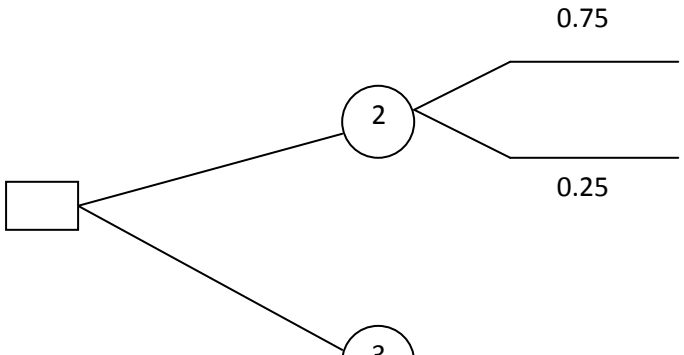

1

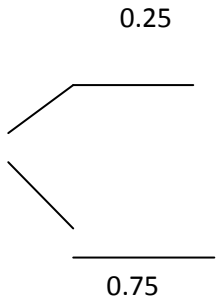

4- أسلوب التنبؤ: يعرف التنبؤ بأنه جمع الحقائق والمعلومات التي تكون لها مصداقية لتحديد المستقبل المحتمل الذي ستولده السياسات المقترحة، ويقوم على الفكرة السائدة هو أن الواقعة – أ- ستحدث في الزمن – ب-ولكن القدرة على إصدار مثل هذا الحكم مرهون بتوفير الظروف التمهيدية للتنبؤ (InitialConditions) أي توفير قدر من كاف من المعطيات التي تضع أساسا للتنبؤ.(عبد الحي،2002، ص.59)

قد أضاف أسلوب التنبؤ رؤية ومعرفة جديدتين ومشوقتين إلى ممارسة تحليل السياسة العامة، وقد احدث نادي روما مثلا تغيرا مثيرا في طريقة تفكيرنا حول التنمية المستدامة. وغيرت الدراسات التي اعتمدت على السيناريوهات حول نتائج التغيرات الديمغرافية، وحول المترتبات على التكنولوجيات الجديدة، الجدل السياسي حول مستقبل الأمم والجماعات والعلاقات الدولية. إن هذا الاختراق نحو استنتاجات ذات التوجه مستقبلي في تحليل السياسة العامة، وفي النقاش السياسي، كان محدود الأفق والمدلول رغم كونه في الوقت ذاته جوهريا. وتشابه مميزات الممارسة اليومية لصنع السياسة العامة في الخمسينيات والستينيات، أكثر مما تشابه الطريقة الموجهة نحو المستقبل و التي يأمل المستقبليون أن يبلغوها(الدملوجي، 2005، ص.379). ويساهم أسلوب التنبؤ في تحليل السياسة العامة بثلاثة طرق مختلفة:(المرجع نفسه، ص.381- 383)

1- يوفر التنبؤ المعطيات والمعلومات حول المستقبليات الممكنة والمتوقعة لمحللي السياسات العامة، مثلا: ضمنة منطقة أو قطاع معين أو حول التطويرات ضمن منطقة معينة. وبهذا يوفر التنبؤ المعرفة لمحللي السياسة، فهم ينتجون حقائق وأرقاما حول المستقبليات الممكنة التي لا يمكن توفيرها من دونهم. مثل الاستخدامات المستقبلية الممكنة للطاقة في أوروبا، أو حجم التعبئة في هولندا.

2- استطاعة أسلوب التنبؤ إضافة قيمة إلى عملية تحليل السياسة العامة، من خلال تنظيم تفكير تخيلي في تدخلات المجموعات الكبيرة مثلا، والمساعدة في خلق الطاقة للتغيير والإحساس بأن هناك حاجة ملحة. ويستطيع أسلوب التنبؤ مساعدة محللي السياسة العامة في خلق سيناريوهات أو تخيلات لمستقبل أفضل أو ممكن مع أصحاب المصالح والمواطنين، وسيخلقون من خلال هذه العملية طموحات تشجع الناس على التحرك.

3- يستطيع أسلوب التنبؤ مساعدة صناع السياسة في عملية إدارة أجندة السياسة. فالأجندة السياسية من خلال تعريفها مزدحمة، وهكذا نجد تيارات لا تنتهي من القضايا تتنافس لكي تنال انتباه السياسيين وصناع السياسة. ويحاول السياسيون من خلال إدارة الأجندة الانتباه نحو قضايا معينة، ويمكن لأسلوب التنبؤ المساهمة في ذلك.

وتساعدنا تقنية التنبؤ في تقديم التوصيات التي تناصر بدائل السياسة على بعضها البعض خلال مرحلة رسم وصنع السياسة، كما يساعدنا التنبؤ في تحليل الكلفة فاعلية تنفيذ السياسات العامة وخلال مرحلتي تقويمها وتحليلها.

وهذا يعني أن عملية تحليل السياسة العامة تستلزم توظيف المعلومات والحقائق التي تتنبأ بأن هذه السياسة إذا ما تم اعتمادها فسيترتب عليها النتائج التالية، وهذا هو الدور التنبؤ في التحليل الذي يسبق الفعل أو صنع السياسة العامة، ويتم توظيف التنبؤات عادة من قبل المناصرين والمنتفعين عما سينجم عنها كما يوظفها صناع السياسة العامة لمعرفة ما سيقع من أضرار أو سلبيات عند تطبيقها، وبعد دراسة الآثار المترتبة على كل من هذه البدائل استنادا إلى عدد من الفرضيات، يتم اختيار البديل الأفضل من وجهة نظر هيئة صنع القرار السياسي، وهكذا تكون القرارات السياسية في معظمها قرارات مبنية على شكل من التنبؤ.(الكبيسي،2008، ص.223)

وحيث أن أغلب الظواهر السياسية مترابطة مع بعضها أو مع غيرها من الظواهر من خارج الحقل السياسي، أدخلت الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية مصطلح التنبؤ الترابطي الذي يعني سلسلة من التنبؤات المشروطة المترابطة مع بعضها البعض، وفي هذه الحالة تكون المعادلة على النحو التالي: سيحدث أ،إذا حدث ب، ولكن ب سيحدث إذا حدث ج، وج مشروط حدوثه بحدوث د...إلخ.

ولو أردنا نقل ذلك إلى الواقع السياسي من خلال مثال تبسيطي، نقول:

- نسبة البطالة ستنخفض في الجزائر إذا ارتفعت نسبة الاستثمارات.

- ترتفع نسبة الاستثمارات إذا ارتفعت نسبة المحروقات في السوق الدولية.

- يرتفع سعر المحروقات في السوق الدولي إذا تزايدت الضغوط الدولية على إيران.

وهكذا يمكن الربط بين انخفاض البطالة في الجزائر(أول سلسلة) وبين الضغوط الدولية على إيران (أخر سلسلة).

أما المستقبل الذي ينتهي إليه التنبؤ أو المراد تصويره وصياغته باعتماد السياسات العامة المبحوثة فلا يخرج عن أحد الأنواع الثلاثة التالية:(المرجع نفسه، ص224-225)

- المستقبل البديل(Potential Future) المحتمل تحقيقه: ويعبر عن الحالة البديلة الممكن تحقيقها، أو التي ينبغي أن تكون (What Might be).

- المستقبل المحتمل (Plausible) والمتوقع استمراره نظريا وفقا لعلاقات السبب والنتيجة "Will Be What".

- المستقبل العقائدي (Normative Future): وهو الذي يقلل التباين بين الأول والثاني، والذي يجب أن يكون (What should be).

ومثلما تتعدد طرائق التنبؤ فإن أدواته وتقنياته هي الأخرى تتعدد وتتنوع تبعا لذلك. والجدول أدناه يوضح التنبؤ وقواعده وتقنياته ونتائجه.

طرق التنبؤ	القاعدة	التقنيات	النتائج
التحليل	إستمرار الواقع	- تحليل السلاسل الزمنية، Time	- الإسقاط: تقدير

المبني على المعلومات الحالية		series. - تقنية الخيط الأسود Black Thread. - الكارثةCatastrophe	المستقبل في ضوء المعلومات الحالية
- التحليل النظري أو السببي	- النظرية - البديهة - الفرضية	- الخرائط Mapping - تحليل المسار Path Analysis. - البرمجة الخطية Liner Programming. - تحليل الإنحدار Regression. - تحليل الترابط Correlation	- التنبؤ والتكهن بحصول شئ نسبة لأخر أو بسببه
- التحليل الحدسي	الإجتهاد	- أسلوب دلفاي. - تحليل الأثر.Cross Impact - الملائمة .Feasibility	- التخميني، الظني.

(الكبيسي، 2008، 225)

خاتمة: من خلال ما سبق نستنتج أن الأساليب الكمية تسعى إلى ترشيد صانع القرار و تقديم العون لاختيار القرار الأمثل من خلال دراسة الجدوى (سواء أكانت إقتصادية، أو اجتماعية أو سياسية وغيرها) من السياسة العامة المتبعة، كما أن استخدام هذه الأساليب في تحليل السياسة العامة مرتبط بعدة عوامل منها: موضوع السياسية محل الدراسة، قدرة توفر البيانات والمعلومات اللازمة ومدى مصداقيتها، قدرة محلل السياسة العامة على التمكن من استعمال الأساليب الكمية في التحليل.

وبما أن تحليل السياسات العامة يستوجب تصورا شاملا وكاملا فهو لا يقف عند تحليل الإمكانية الاقتصادية فقط، بل يتجاوز ذلك إلى دراسة وتحليل الإمكانية السياسية ، وهذا ما يتطلب من استخدام أكثر من أسلوب معا. كما تقترح الورقة مجموعة من التوصيات:

– مشاركة الجامعات والمراكز البحثية في هذه المواضيع، وإدخالها ضمن البرامج الدراسية في تخصصات العلوم السياسية.

– تشجيع الأجهزة الحكومية على تبني الأساليب الكمية وتوفيرها قبل إقرار السياسات.

– استخدام الأساليب الكمية في بدايات صنع القرارات والبرامج الحكومية.

– إنشاء وحدات أو فرق بحثية تهتم بإستخدام الأساليب الكمية في تحليل السياسات العامة لدى الأجهزة الحكومية.